

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 302 @ حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَكَانَ لَمْ يُوْجَدْ مَانِعٌ لِلرَّادِّ لَا تَبْقَى لِلْمُشْتَرِي صَلاَحِيَّةُ الْإِلَادِ عَاءَ بِنْدُقْصَانِ الثَّمَنِ بَلْ يَكُونُ مَجْبُورًا عَلَى رَدِّ الْمَبِيعِ إِلَى الْبَائِعِ ، أَوْ قَبُولِهِ حَتَّى أَنْ الْمُشْتَرِي إِذَا بَاعَ الْمَبِيعَ بَعْدَ الْإِلَاطِ لَاعَ عَلَى عَيْبِهِ الْقَدِيمِ لَا يَبْقَى لَهُ حَقٌّ بِأَنْ يَدَّعِي بِنْدُقْصَانِ الثَّمَنِ ، مَثَلًا : لَوْ أَنَّ الْمُشْتَرِي قَطَعَ الثَّوْبَ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَفَصَّلَهُ قَمِيصًا ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا وَبَعْدَ ذَلِكَ بَاعَهُ ؛ فَلَا يَسْ لَهْ أَنْ يَطْلُبَ نَقْصَانِ الثَّمَنِ مِنَ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَهْ أَنْ يَقُولَ : كُنْتُ أَقْبِلُهُ بِالْعَيْبِ الْحَادِثِ فَبِمَا أَنْ الْمُشْتَرِي بَاعَهُ كَانَ قَدْ أَمْسَكَهُ وَحَبَسَهُ عَنِ الْبَائِعِ ، ضَابِطٌ - كُلُّ مَوْضِعٍ يُمْكِنُ فِيهِ رَدُّ الْمَبِيعِ الْمَوْجُودِ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِلَى الْبَائِعِ بِرِضَائِهِ أَوْ بِغَيْرِ رِضَائِهِ فَإِذَا أَخْرَجَهُ الْمُشْتَرِي عَنْ مِلْكِهِ ؛ فَلَا يَسْ لَهْ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِنْدُقْصَانِ الثَّمَنِ (رَدِّ الْمُحْتَارِ) وَ (أَنْقِرُوي) وَبِعَبَارَةٍ أُخْرَى : إِذَا كَانَ مُتَعَدِّرٌ أَخَذَ الْبَائِعَ لِلْمَبِيعِ الْمُعَرِّبِ نَاشِئًا عَنْ صُنْعِ الْمُشْتَرِي أَيْ كَانَ بِفِعْلٍ يُوْجِبُ الصَّمَانَ عَلَيْهِ ؛ فَلَا يَسْ لِلْمُشْتَرِي حَقُّ الرُّجُوعِ بِنْدُقْصَانِ الثَّمَنِ كَمَا هُوَ فِي الْمِثَالِ الْآتِي الذِّكْرُ وَإِلَّا ؛ فَلَهْ حَقُّ الرُّجُوعِ كَتَلَفِ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي . ' خُلاصَةً ' أَمَّا إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ وَهُوَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْإِلَاطِ صَرَا حَقٌّ ، أَوْ دَلَالَةً عَلَى عَيْبٍ فِيهِ ، أَوْ قَبُولَهُ فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْبَائِعِ بِنْدُقْصَانِ الثَّمَنِ ، وَعَلَيْهِهْ فَإِذَا رَضِيَ الْبَائِعُ بِأَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ الْمَبِيعَ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ عَيْبٌ قَدِيمٌ بَعْدَ حُدُوثِ عَيْبٍ آخَرَ فِيهِ وَهُوَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مَانِعٌ مِنَ الرَّدِّ ؛ فَلَا يَسْ لِلْمُشْتَرِي صَلاَحِيَّةُ الْإِلَادِ عَاءَ بِنْدُقْصَانِ الثَّمَنِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُخَيَّرًا بَيْنَ أَنْ يَرُدَّ الْمَبِيعَ وَيَسْتَرِدَّ كُلَّ الثَّمَنِ الْمُسَمَّى وَبَيْنَ أَنْ يَقْبِلَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَ الْمَبِيعَ

بِدُونِ رِضَاءِ الْمُشْتَرِي انْطُرُ الْمَادَّةُ ' 167 ' . قَدْ جَعَلَ فِي
 الرَّدِّ الْمَذْكُورِ رِضَاءَ الْبَائِعِ شَرْطًا ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ قَدْ خَرَجَ
 مِنْ مِلْكِهِ وَهُوَ سَالِمٌ مِنْ الْعَيْبِ الْحَادِثِ فَرَدَّهْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ
 الْعَيْبِ الْحَادِثِ إِضْرَارٌ ؛ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِدُونِ رِضَائِهِ وَإِذَا
 رَضِيَ بِأَنْ يَقْبِلَهُ مَعْيَبًا بِالْعَيْبِ الَّذِي حَدَثَ وَهُوَ فِي يَدِ
 الْمُشْتَرِي ؛ فَلَا يَسْ لَهْ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرِي بِنُقْصَانِ الْقِيَمَةِ
 بِالْعَيْبِ الْحَادِثِ . مَثَلًا : إِذَا اشْتَرَى قُمْشًا جَوْخَ بِمَائَتَيْ قَرَشٍ
 فَقَبِلَهُ وَقَبِلَ أَنْ يَخِيطَهُ عَلِيمٌ أَرَّهْ بِالِذَا قَبِلَهُ الْبَائِعُ
 مَقْصُوصًا فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّهْ كَذَلِكَ ، أَوْ أَنْ يَقْبِلَهُ
 بِثَمَنِهِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ لَهْ أَنْ يَسْتَبْقِيَهْ فِي يَدِهِ وَيُطَالِبَ
 بِنُقْصَانِ ثَمَنِهِ حَتَّى لَوْ بَاعَ الْمُشْتَرِي كُلَّ مَا طَهَرَ فِيهِ
 الْعَيْبُ الْقَدِيمُ بَعْدَ حُدُوثِ عَيْبِهِ الْجَدِيدِ ، أَوْ بَعْضَهُ بَعْدَ
 الْإِطْلَاعِ عَلَى عَيْبِهِ الْقَدِيمِ ، أَوْ قَبِلَهُ ، أَوْ أَخْرَجَهُ مِنْ
 مِلْكِهِ بِالْهَبَةِ وَالتَّسْلِيمِ ، أَوْ بِالْإِضْرَارِ بِهِ لِلْغَيْرِ ، أَوْ
 بِإِتْلَافِهِ بِصُورَةٍ لَا تُبْقِي أَثَرَ الْمِلْكِيَّةِ ؛ فَلَيْسَ لَهْ حَقٌّ
 إِلَادِيَّ عَاءَ بِنُقْصَانِ الثَّمَنِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ إِخْرَاجُهُ لَهْ عَنْ
 مِلْكِهِ نَاشِئًا عَنْ الْخَوْفِ عَلَيْهِ مِنَ التَّلَافِ . مَثَلًا : إِذَا اشْتَرَى
 سَمَكَةً مِنْ آخَرَ وَبَعْدَ أَنْ غَابَ بِأَتْعُهَا اطْلَاعَ عَلَى عَيْبٍ فِيهَا
 أَخْرَجَهَا مِنْ مِلْكِهِ خَوْفًا مِنْ أَنْ تَتَلَفَ لَوْ أَبْقَاهَا إِلَى حِينِ
 حُضُورِ الْبَائِعِ الْغَائِبِ ؛ فَلَيْسَ لَهْ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِنُقْصَانِ
 الثَّمَنِ . قَوْلُهُ فِي مَتْنِ الْمَادَّةِ ' بَعْدَ اطْلَاعِهِ عَلَى عَيْبٍ
 قَدِيمٍ ، لَيْسَ قَيْدًا احْتِرَازِيًّا إِذْ يَتَوَقَّفُ إِخْرَاجُ الْمَبِيعِ مِنْ